التفكك الاقتصادي العالمي ومستقبل التجارة الخارجية في مصر

حسام الدين محمد عبد القادر

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة – جامعة عين شمس

مستخلص

إن التفكك الاقتصادي في ظل الاتجاه الي المحلية والابتعاد عن العالمية يؤثر على مستقبل التجارة الدولية. إن مصر قد تواجه اثار نتيجة تعرضها لمثل هذا ومن ثم توجب قياس الأثر المحتمل للتفكك الاقتصادي العالمي على حجم التجارة الخارجية لمصر. وهذا تم جمع بيانات سلسلة زمنية سنوية ممتدة من ١٩٤٨ الي ٢٠١٩، وذلك في ظل طريقة انجل–جرانجر للتكامل المشترك. وتوضح النتائج التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف والتأثير السلبي للتفكك الاقتصادي على الاقتصاد المصري.

Abstract

The international trend to economic disintegration should have an impact on the future of international trade. Egypt could face some of these impacts which is expected to be negative on its international trade volume. To estimate this expected impact, an annual time series from ١٩٤٨ to ٢٠١٩ is used under Engle-Granger Cointegration Model. Final results emphasize on the negative impact of fluctuations in Egyptian exchange rate and the negative impact of economic disintegration on the international trade volume in of case of Egypt.

الكلمات المفتاحية: التفكك الاقتصادي، التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية، اتفاقيات التجارة، GDP، سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم، مصر، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطاء.

Keywords: Economic Disintegration, International Trade, Economic Blocs, Trade Agreements, GDP, Exchange Rate, Interest Rate, Inflation, Egypt, Cointegration, ECM.

١. مقدمة

هناك العديد من الظواهر الاقتصادية التي شغلت الفكر الاقتصادي منذ نشأته علي يد آدم سميث مؤسس هذا العلم في ١٧٧٦م، ومن أهم هذه الظواهر ما يتعلق بالتجارة الدولية وكيفية التنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول. ولعل السجلات التاريخية تشير إلى عام ١٦٦٤م على انه قد شهد واحدا من أقدم أشكال الإتحاد الجمركي في أوروبا وفي فرنسا تحديدا، تلي ذلك قيام النمسا بتأسيس اتفاقيات للتجارة الحرة مع خمس دول من جاراتها في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وذلك في ظل ظهور الدول الحديثة القوية مثل ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة (*Schiff & Winters, 2003*). وقد شهدت الفترة التالية على الحرب العالمية الأولي وحتى ثلاثينيات القرن العشرين انقسامات عديدة في نظم التجارة الدولية ووجود نزعة إقليمية وبعيدا عن العالمية، وهو ما ختم بالركود الاقتصادي الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣م. وتلي ذلك فترة الحرب العالمية الثانية والدعوة لأنظمة التجارة الدولية من قبل الولايات المتحدة؛ ومن ثم ظهرت في أوروبا نزعات لإعادة البناء والإعمار، وصاحب ذلك العديد من أشكال التكامل والتكتل الاقتصادي مثل اتحاد بنلكس الجمركي ١٩٤٧، الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب ١٩٥١، والسوق المشتركة للجماعة الاقتصادية الأوروبية (عمر، ١٩٩٨).

رغم الجمود النسبي في قيام التكتلات الاقتصادية خلال عقد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إلا أن نجاح الاتحاد الأوربي كان محفزا لباقي الدول في عقد الثمانينيات وما تلاها، مما دفع الولايات المتحدة وكندا ثم المكسيك الي قيام بتأسيس النافتا (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، ثم قيام السوق الجنوبية المشتركة عام ١٩٩١، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطي ١٩٩٣م، كما أن الآسيان (مجموعة دول جنوب آسيا)، وفي أفريقيا كانت الكوميسا (السوق المشتركة لغرب وجنوب أفريقيا) (*Schiff & Winters, 2003*).

وفي السنوات التالية على ٢٠٠٩م ظهرت بوادر التراجع عن النزعة الإقليمية والتوجه على النزعة المحلية *Localism*، وهو ما يطلق عليه التفكك الاقتصادي *Economic Disintegration* ويشير إلى خروج الدول الأعضاء من التكتلات الاقتصادية وأوضح مثال علي هذا خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

ويتناول هذا البحث أثر التفكك الاقتصادي على مستقبل التجارة الخارجية في مصر. ويقسم البحث الي ماهية التكتلات الاقتصادية، الاتجاهات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية، الدراسات الحديثة في التكتلات الاقتصادية، الاقتصاد المصري في ظل التفكك الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق فانه يمكن تحديد مشكلة البحث، وهدف البحث، وفرضية البحث، ومنهج البحث، وحدود البحث كما يلي:

- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في استنتاج الاثار المستقبلة للتوجه العالمي بعيدا عن العولمة الذي يمثل انتكاسه في التوجه الخارجي وانحسار التكتلات الاقتصادية، في ظل اعادة التوجه للاقليمية والمحلية، كما حدث في حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. كما ان الصراعات ما بين الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الواحد كما حدث ما بين اليونان والاتحاد الأوروبي، وكذلك الصراع ما بين الولايات المتحدة في ظل قيادة دونالد ترامب وكل من كندا من ناحية والمكسيك من ناحية اخري في ظل تشيد السور الحاجز ما بين الولايات المتحدة والمكسيك، وهذا ما يشير بنوع من الظلال علي مستقبل وقوت تكتل النافتا. هذا بالإضافة الي الصراعات الدولية ما بين القوي الكبرى مثل ما حدث بيان الولايات المتحدة والصين وهما اكبر قوتين علي المستوي الاقتصادي العالمي. كل هذا يوثر علي مستقبل التجار العالمية، وفي ظل توقع تنامي تلك النزعة فمن المتوقع ان تتاثر مصر بهذا الاتجاه العالمي. ولهذا توجب قياس مدي تاثير التكتلات والتعاون الاقتصادي علي الاقتصاد المصري، وبذلك يمكن استقراء المستقبل المتوقع للتجارة الخارجية في مصر في ضوء هذه المستجدات العالمية.
- **هدف البحث:** يهدف البحث الي دراسة أثر التفكك الاقتصادي العالمي والاتجاه بعيدا عن العولمة، والتوجه نحو الإقليمية علي حجم التجارة الدولية حول العالم. ومدي تأثير هذا التوجه العالمي علي حجم التجارة الدولية لجمهورية مصر العربية في المستقبل.
- **فرضية البحث:** "التفكك الاقتصادي العالمي له تاثير سلبي ومعنوي احصائيا علي التجارة الخارجية لمصر في المستقبل".

- **منهج البحث:** البحث يتبع المنهج الاستنباطي؛ حيث يختبر النظرية الاقتصادية في ظل الواقع الاقتصادي. كما أن البحث يتبع الأسلوب القياسي في تحديد الأثر من خلال النماذج الإحصائية القياسية (نموذج التكامل المشترك).
- **حدود البحث:** تتمثل الحدود المكانية للبحث في جمهورية مصر العربية، والحدود الزمانية في الفترة ١٩٤٨ – ٢٠١٩.

ينقسم البحث في الجز التالي الي عدة نقاط هي: ماهية التكتلات الاقتصادية، والاتجاهات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية، والاقتصاد المصري في ظل اتجاهات التكامل الاقتصادي، والنموذج القياسي، وفي الختام النتائج والتوصيات.

٢. ماهية التكتلات الاقتصادية

إن التكتل الاقتصادي *Economic Bloc* لفظ له العديد من المترادفات وأكثرها شيوعا التكامل الاقتصادي *Economic Integration* والذي يشير إلي التعاون بين الدول المشتركة في إقليم جغرافي واحد، ولذلك يطلق عليه أيضا التكامل الاقتصادي الإقليمي *Reginal Economic Integration*. ويشار عادة الي هذه الاتفاقيات في قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية *WTO* بمصطلح اتفاقيات التجارة الإقليمية *Reginal Trade Agreements (RTAs)*. وكل هذه المصطلحات تعامل كمرادفات لنفس الشيء ولذلك يستخدم الواحد منها كبديل للأخر.

إن مفهوم التكامل أو التكتل الاقتصادي عادة ما يشير الي العلاقات الاقتصادية خاصة التجارية بين مجموعة من الدول عادة ما يجمعها إقليم جغرافي واحد. وهناك العديد من التعريفات للتكتل الاقتصادي ومن هذه التعريفات يمكن التركيز على التعريفين التاليين:

- *" التكامل الاقتصادي يشير إلى سعي مجموعة من الدول لتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق إزالة القيود على التجارة والاستثمار فيما بينها "* (*Frankel, 1997*).
- *"التكامل الاقتصادي يشير إلى عملية إزالة كافة العوائق التجارية وتحرير عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع تكامل اقتصادي"* (*Balassa, 2011*).

يوجد العديد من أشكال التكتلات أو التكامل الاقتصادي (حاتم، ٢٠٠٥)،[١] وأنواع التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف درجة التكامل الاقتصادي الذي ترغب الدول الأعضاء في التكتل الوصول إليه. ويرتكز أي تكتل على عدة أسس منها الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل، واقتصاديات الحجم الكبير والوفورات الاقتصادية، والتنمية المتوازنة للقوة الإنتاجية. وحتى يكتب النجاح لاي تكتل اقتصادي فان هناك مقومات يجب أن تتوافر له ومنها وجود موارد طبيعية، وعناصر الإنتاج، والبنية الأساسية. وعند قيام التكتل الاقتصادي يجب أن يتم الاتفاق بين الأعضاء على تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد تجانس اقتصادي وخاصة في سوق العمل، ووجود شبكة كفء للنقل والمواصلات، ووجود خطة متدرجة وآليات للتنفيذ. وعادة ما يواجه أي تكتل بعض العقبات مثل اختلاف التعريفات الجمركية، واختلاف درجات النمو الاقتصادي، وتوزيع المكاسب والخسائر بين الدول، وانتقال الأزمات الاقتصادية، والضغط على الموازنة العامة (عمر،١٩٩٨).

---

[١] من اشكال هذه التكتلات ما يلي

- ***منطقة تجارة تفضيلية (Preferential Trading Area):*** أول مرحلة من التكامل الاقتصادي ويتم فيها الاتفاق بين مجموعة دول على المعاملة التفضيلية للتجارة البينية فيما بينهم مثل القيود الجمركية وغير الجمركية بخلاف خدمات راس المال.
- ***منطقة تجارة حرة (Free Trade Area):*** في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحرية تحديد التعريفة الجمركية لها مع باقي دول العالم.
- ***اتحاد جمركي (Customs Union):*** بالإضافة الي مزايا منطقة التجارة الحرة تطبق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة تجاه باقي دول العالم.
- ***سوق مشتركة (Common Market):*** يضاف الي شروط الاتحاد الجمركي من تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه باقي دول العالم، يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج من عمل وراس المال، وبالتالي تشكل هذه الدول سوق واحدة.
- ***اتحاد اقتصادي (Economic Union):*** بالإضافة الي شروط السوق المشتركة يتم محاولة إجراء تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، بالإضافة الي بعض السياسات الاجتماعية والتشريعية.
- ***اندماج اقتصادي (Economic Integration):*** هي المرحلة الأخيرة ويضاف الي شروط الاتحاد الاقتصادي توحيد للسياسات الاقتصادية وإيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات والإجراءات.

يري البعض أن التكتلات الاقتصادية وهي اتفاقيات للتكامل الإقليمي تهدد مستقبل التجارة متعددة الأطراف، وهو ما يجعل الأطراف الأقوى في التكتل تجني منافع تفوق بكثير تلك التي تجنيها الأطراف الأضعف، كما أنها تزكي النزعة الإقليمية *Regionalism* والذي يعني وجود تمييز في المعاملات التجارية قد يحدث أثار سلبية على بعض الأطراف خاصة من خارج التكتل والعالم بشكل عام *Bhagwati, (١٩٩٥)*. إن النزعة الإقليمية قد تؤدي إلي تنامي مخاطر تضارب المصالح والصراعات بين التكتلات التجارية الإقليمية المختلفة *Regional Trade Blocs*، كما أن التكتلات الاقتصادية ويطلق عليها عادة اتفاقيات التجارة الإقليمية *Reginal Trade Agreements* (RTAs) قد تقضي على أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة الدولية *WTO* وهي "مبدأ الدولة الأولي بالرعاية" *Most-Favored-Nation (MFN) Principle* والذي يقضي بعد التميز *Discrimination* في المعاملة بين الشركاء التجاريين للدولة (*Nguyen, 2019*). كما أنه عادة ما تثار قضية الأثر الخلقي *Creation Effect* والأثر التحويلي *Diversion Effect* للتجارة والناتج من التكتلات الاقتصادية؛ وعادة ما يحدث في اغلب التكتلات زيادة حقيقية في تدفقات التجارة بين الأعضاء مما يزكي الأثر الخلقي التجارة، إلا إنها تحدث انخفاض ملحوظ في واردات الدول الأعضاء من خارج التكتل مما يؤثر سلبا على التجارة العالمية ويُظهر الأثر التحويلي للتجارة (*Nguyen, ٢٠١٩*). ومحصلة هذا تعتمد عادة علي هيكل التجارة، وما إذا كانت الدول الأعضاء تبني قراراتها في الاستيراد والتصدير على أساس الكفاء، حتى إذا كان ذلك يقتضي التعامل مع دول خلاف الأعضاء في التكتل (*Eicher et. al., 2012*).

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية حيث يمثل ٣٤٪ من تجارة البضائع العالمية ووصلت التجارة البينية داخل الاتحاد الي ٦٤٪ في عام ٢٠١٨. وكانت الصادرات البينية في دول النافتا تمثل ٥٠٪، ولم يحدث تغير كبير في الصادرات خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٨م في كل من الاتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان. كما شهدت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي *SADC* والكوميسا زيادة في حصصها داخل المنطقة بنحو ١٠٪، وأصبحت إفريقيا ثاني أكبر وجهة للصادرات في عام ٢٠١٨م. كما زادت حصة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بنسبة ٢٪

في التجارة الإقليمية والبينية، وعلى الرغم من هذه الزيادة الطفيفة، فإن التجارة داخل هذا الإقليم هي الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة للكتلة الإقليمية (*WTO, 2019b*). ويحتل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا الحصة الأكبر من التجارة داخل المنطقة، بنسبة ٢٦٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٨م، إلا أنه شهد انخفاضًا في صادراته داخل المنطقة، إلى جانب الميركسور ومجموعة دول الأنديز، كما زادت أهمية آسيا وخاصة الصين كوجهة للصادرات من هذه البلدان (*WTO, 2019b*).

رغم أهمية قضية العمل والتوظف إلا أن جزء كبير من اتفاقيات التكتلات الاقتصادية لا يتضمن قواعد وأحكام قاطعة خاصة بهذه القضية كمجال للتعاون الاقتصادي بين أعضاء التكتل. وتعتبر اتفاقيات التجارة الإقليمية التي انضم إليها الاتحاد الأوروبي طرفًا في منتدى الكاريبي وجورجيا وجمهورية مولدوفا هي الاتفاقات الوحيدة التي ذكرت صراحةً نصوص تخص تعديل سوق العمل وتنمية الموارد البشرية والتعلم مدى الحياة، والحماية الاجتماعية كمجالات محتملة للتعاون في سياق الجوانب المتصلة بالتجارة في منظمة العمل الدولية *ILO* في ظل برنامج العمل اللائق (*WTO,* ٢٠١٧). وهناك نهج آخر تبنته اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أصبحت الولايات المتحدة طرفًا فيها مع مملكة البحرين، وتشيلي، وكولومبيا، وجمهورية كوريا، والمغرب، وبنما، وبيرو وهو إدراج برامج تعديل العمل، إلى جانب برامج إعانات البطالة وتنمية الموارد البشرية. وبرامج التعلم مدى الحياة باعتبارها أنشطة تعاونية محتملة. ومع ذلك فإن تحديد الأحكام المتعلقة بتسويات سوق العمل ليس واضحًا دائمًا (*WTO, 2017*).

٣. الاتجاهات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية

منذ قيام منظمة التجارة الدولية *WTO* في عام ١٩٩٥م يتم إخطارها بأي تكامل اقتصادي يتم بين الدول الأعضاء بها، ويتم تسجيل كافة البيانات الأساسية في "قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية" *Regional Trade Agreements (RTAs) Database* بمنظمة التجارة الدولية (*WTO, 2019*). ووفقا لقاعدة بيانات *RTAs* فان إجمالي التكتلات الاقتصادية المسجلة في منظمة التجارة العالمية وصل الي ٣٠١ اتفاقية في نوفمبر ٢٠١٩، كما أن هذه التكتلات الاقتصادية يخص منها ١٪ للخدمات فقط، و٤٩٪ للسلع فقط، و٥٠٪ للسلع والخدمات (*WTO, 2019a*).

إن اتفاقيات التكامل الاقتصادي بأنواعها المختلفة قد تنامي خلال الفترة من بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ٢٠١٩م، رغم أن بعض هذه التكتلات قد اختفي وتفكك. والتوزيع الجغرافي لهذه التكتلات يتضح في الشكل (١)، حيث يتضح أن أكبر عدد من اتفاقيات التكامل الاقتصادي بأنواعها يوجد في منطقة أوروبا، ويتلوها شرق آسيا، ثم أمريكا الجنوبية، ثم أمريكا الشمالية. واقل المناطق الجغرافية للتكتلات الاقتصادية في منطقة الكاريبي ومنطقة وسط آسيا، أما أفريقيا والشرق الأوسط فان عدد الاتفاقيات المبرمة بين أعضائها يقع في الفئة المتوسطة بالنسبة لعدد الاتفاقيات حيث وصلت الي ٣٥ و٢٩ اتفاقية على التوالي.

شكل (١) اتفاقيات التكامل المختلفة في العالم في الفترة ١٩٤٨-٢٠١٩

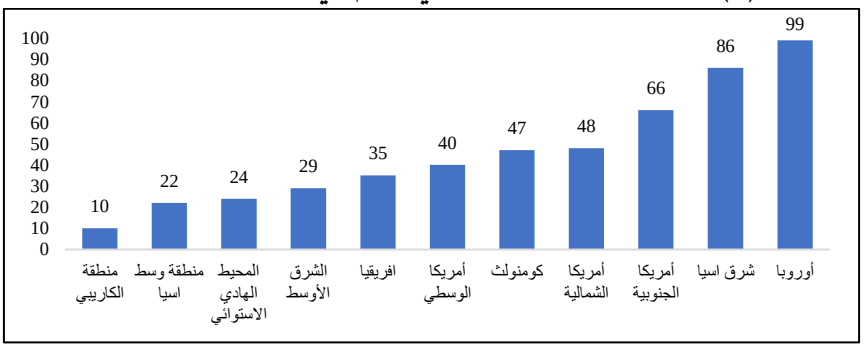

Source: WTO (٢٠١٩a) Regional Trade Agreements (RTAs) Database, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

تتنوع اتفاقيات التكامل الاقتصادي وتنقسم الي العديد من الأنواع، وفي الشكل (٢) الجزء (أ) نجد إجمالي الاتفاقيات الأصلية وفي الجزء (ب) حالات الانضمام الي الاتفاقيات القائمة من قبل في الفترة من ١٩٤٨م الي ٢٠١٩م. ويتضح أن اغلب أشكال التكتلات الاقتصادية تأخذ شكل اتفاقيات التجارة الحرة بواقع ٢٥٦ اتفاقية، يتلوها اتفاقيات التكامل الاقتصادي بواقع ١٥٣ اتفاقية، ويأتي في النهاية اتفاقيات الاتحاد الجمركي بعدد ١٨ اتفاقية، إلا أن اكبر عدد من حالات الانضمام الي الاتفاقيات القائمة كان من نصيب الاتحاد الجمركي بواقع ١٢ حالة وهو ما يمثل تقريبا ٥٠٪ من إجمالي عدد حالات الانضمام.

شكل (٢) حالات التكامل الاقتصادي الأساسي وحالات الانضمام

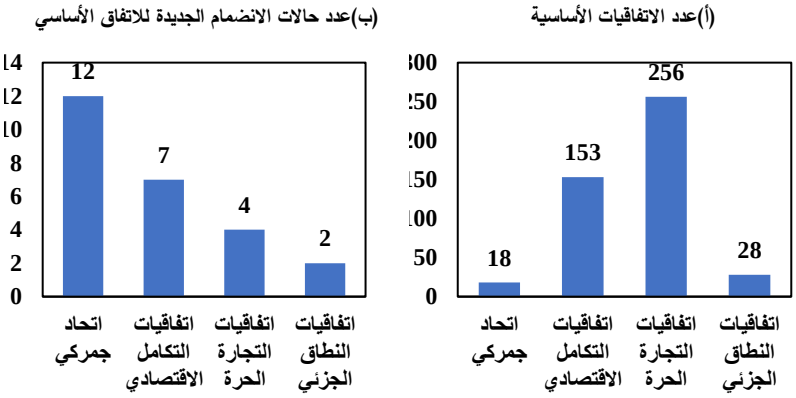

Source: WTO (٢٠١٩a) Regional Trade Agreements (RTAs) Database, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

ويثار عادة سؤال حول مدي جدوى اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة بين الأعضاء، وقد قام *Ahcar and Siroën (2017)* بدراسة ما إذا كانت التكتلات الاقتصادية ذات التركيز الكبير على التجاري أكثر فاعلية من التكتلات ذات التركيز الضئيل على التجارة. وباستخدام قاعدة بيانات *WTO* ومعهد التجارة العالمي *WTI* وذلك لاختبار تأثير التركيز على التجارة في اتفاقيات التكامل على حرجة التجارة باستخدام نموذج الجاذبية. وتشير النتائج الي أن اتفاقيات التجارة الإقليمية العميقة تزيد التجارة أكثر مما تفعل الاتفاقات الأقل تركيزاً، حيث إن زيادة عمق بنود التجارة (مقاس بالزيادة في عدد الأحكام البيئية وسوق العمل وحقوق الإنسان في بنود الاتفاقية) في اتفاقية التكامل الاقتصادي بمقدار ١٠٪ يؤدي الي زيادة التجارية البينية بين الأعضاء بنحو ٣٪.

ويري بعض المنظرين أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي قد تكون اقل نفعا إذا ما قورنت بالتحرير التجاري والعمل في نظام تجاري متعدد الأطراف وليس ثنائي أو محدود الأطراف. وهذا الرأي يؤيده *MacPhee and Sattayanuwat (٢٠١٤)* حيث يؤكدان أن التكامل الإقليمي هو بديل سيء لتحرير التجارة متعدد الأطراف. وقد قام *Gnangnon* (٢٠١٨) بقياس أثر تحرير التجارة على معدل النمو الاقتصادي

في عينة من ١٥٠ دولة باستخدام بيانات قطاع–زمنية خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠١٥م باستخدام نماذج الانحدار. وتشير النتائج إلى تأثير قوي للغاية لتحرير التجارة متعدد الأطراف على معدل النمو الاقتصادي في كافة أنواع الدول وفقا لتقسم الدخل للبنك الدولي، خاصة الدول ذات الدخل المرتفع فهي المستفيد الرئيسي من تحرير التجارة المتعدد الأطراف من حيث معدل النمو الاقتصادي. هذه النتيجة ليست مفاجئة ويمكن تفسيرها من خلال حقيقة أن العديد من البلدان في فئات البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المرتفع لديها قدرة أكبر على التجارة من مجموعتي البلدان الأخرى؛ وبالتالي فإن هذه البلدان في وضع أفضل للاستفادة من مزايا تحرير التجارة متعدد الأطراف.

في المرحلة الحالية يشهد العالم نمو ظاهرة الابتعاد عن الإقليمية والتكتل والتركيز على الواقع المحلي فيما يمكن تسميته بالتفكك الاقتصادي *Economic Disintegration* وهذا بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م. ففي عام ٢٠٠٩م كانت عدد الحالات الجديدة للتكامل الاقتصادي المختلفة المسجلة في منظمة التجارة الدولية ما يقرب من ٣٥ حالة، إلا أن الأمر انقلب الي عكس ذلك ليهبط العدد الي ٢٠ اتفاقية جديدة عام ٢٠١١م، ثم وصل الي ٢٧ اتفاقية جديدة عام ٢٠١٥م، إلا أنه منذ ذلك التاريخ والاتفاقيات الموقعة انخفضت إلي ادني قيمة لها في أخر ٣٠ عاما، حيث اصبح الرقم ٤ اتفاقيات فقط في نوفمبر ٢٠١٩م كما يتضح من الشكل (٣) الجزء (أ). ولن يختلف الحال إذا ما قسمنا الاتفاقيات الي اتفاقيات تهتم بالسلع وأخري تهتم بالخدمات فالاتجاه النزولي واضح في كليهما كما في الشكل (٣) الجزء (ب). وهو ما يعطي مؤشر خطر لما يتجه إليه الاقتصاد العالمي في السنوات التالية.

إن الشراكة ما بين دول أوروبا الشرقية والاتحاد الاقتصادي الأوروبي–الأسيوي خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٥، تظهر تباينات شديدة في اقتصاديات المنطقة، مما يكشف عن عقبة كبيرة أمام المزيد من التكامل (*Barakhvostov and Rusakovich, 2017*). حيث برزت اتفاقات التجارة الإقليمية في بيئة تتسم بالجمود النسبي لمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وفي ضوء التطورات الأخيرة مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والمنهج الحمائي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد

المكسيك والصين فان ذلك يشير الي حالة من التفكك (*Ahcar and Siroën, ٢٠١٧*).

شكل (٣) الاتفاقيات الجديدة للتكامل الاقتصادي (للسلع والخدمات)

(أ)عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي في نطاق التنفيذ

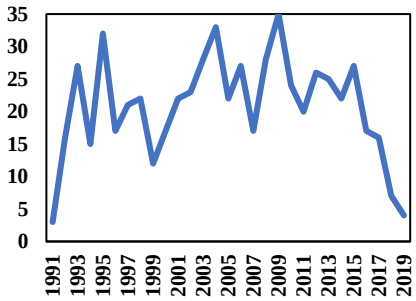

(ب)عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي في مجال السلع والخدمات

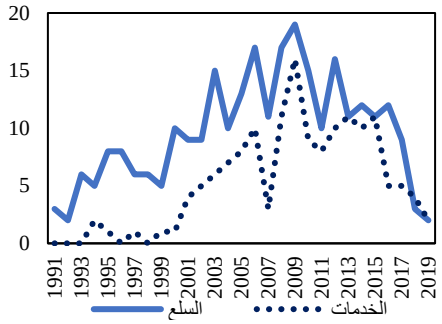

Source: WTO (٢٠١٩a) Regional Trade Agreements (RTAs) Database, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

كما أن توتر العلاقات ما بين الأعضاء في النافتا بسبب تصرفات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب *Donald Trump* حيال رئيس وزراء كندا جيستن تريودو *Justin Trudeau*، وإصرار الرئيس الأمريكي علي بناء سور حصين علي الحدود الأمريكية المكسيكية وإشراك المكسيك في تكلفته وذلك لمنع الهجرة غير الشرعية الي الولايات المتحدة وهو ما احدث ازمه بين البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي حول الموازنة العامة وتكلفة هذا السور الحدودي مما اسفر علي أطول فترة إغلاق للحكومة الأمريكية *Government Shutdown* والذي استمر ٣٥ يوماً (*Haag & Chokshi, 2019*).

وفي أكتوبر ٢٠١٨ أعاد أعضاء النافتا التفاوض بشأن اتفاقية شاملة جديدة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (*USMCA*). يمكن لبعض أحكامها المنقحة إحداث تغييرات في وجهات تصدير أعضائها. كما يتم زيادة اشتراط المحتوى المحلي للسيارات معفاة من الرسوم الجمركية من ٦٢.٥٪ إلى ٧٥٪، ويجب تصنيع ٤٠% من المحتوى المحلي للسيارات بواسطة العمال الذين يكسبون في المتوسط ١٦ دولارًا أمريكيًا

في الساعة بعد عام ٢٠٢٣م (*WTO, 2019b*). وفي اتفاقيات التجارة الإقليمية لأمريكا الجنوبية والوسطى، كانت هناك بعض التغييرات في العضوية بين الكتل الإقليمية، حيث انسحبت فنزويلا من جماعة دول الأنديز في عام ٢٠٠٦ واستمرت معاملتها التفضيلية بموجب الاتفاقية حتى عام ٢٠١١ (*WTO, 2019b*).

هذا بالإضافة الي الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين حيث أعلن الرئيس ترامب عن نيته لفرض جمارك تصل الي ٤٥٪ على الواردات الصينية الي الولايات المتحدة بغرض تقوية تنافسية الشركات الأمريكية (*Bouoiyour & Selmi, ٢٠١٨*)، بالإضافة إلى قضية شركة هواوي *Huawei* للتليفون المحمول مع شركة جوجل *Google*.

ولعل أبرز مثال علي التفكك الاقتصادي هو حالة المملكة المتحدة وخروجها من الاتحاد الأوروبي فيما عرف بمسمي *Brexit* [٢] في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩م، وذلك بعد تفاقم أزمة الديون اليونانية في ٢٠٠٩م. ولا يزال الاتحاد الأوروبي هو الوجهة المهيمنة للتصدير بالنسبة للسلع والخدمات البريطانية بنسبة ٤٥٪ من جميع الصادرات البريطانية من البضائع، وحوالي ٣٨٪ من إجمالي صادرات الخدمات من المملكة المتحدة. ويبدو أن الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قابلة للإدارة، ومن ثم فإن قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي هو في المقام الأول لاعتبارات سياسي حول السيادة وتقرير المصير. إن ترك الاتحاد الأوروبي يعني ضمناً أن المملكة المتحدة لن تكون قادرة على الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي والتقدم في السوق الموحدة، إلا أنه في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قد تتأثر العلاقات التجارية مع بلدان أخري سلبًا لأن الاتفاقات التجارية الحالية لن تكون قابلة للتطبيق حتى يتم إعادة التفاوض عليها (*Busch and Matthes, 2016*).

ونظرًا لأن الهجرة غير الشرعية كانت إحدى أسباب التفكير في الخروج من الاتحاد الأوروبي، فقد لا يكون خيار السوق الموحدة مقبولًا من جانب المملكة المتحدة.

---

[٢] وهو مصطلح مركب من لفظان هما *British* و*Exit* وهي تعني انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والذي استفتي عليه من قبل حكومة المملكة المتحدة في يونيو ٢٠١٦م، حيث صوت ٥١.٩٪ لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وتم الإعلان رسميا عن الانسحاب في مارس ٢٠١٧م، على أن تتم عملية الانسحاب في مارس ٢٠١٩م، إلا إنها أوجلت إلى يناير ٢٠٢٠م (*Sampson, 2017*).

ومن منظور مراحل التكامل الاقتصادي، سيكون الاتحاد الجمركي الذي يتوقع الحركة الحرة للبضائع هو الأفضل، من ثم ستكون المملكة المتحدة مسؤولة عن سياستها التجارية الخاصة بها بالنسبة للدول الأخرى. وإذا لم يتفق الطرفان على الاتحاد الجمركي، فسيكون من الأفضل التفكير في خيار منطقة للتجارة الحرة، لأن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يمكنهما عقد اتفاقيات تجارية تغطي بعض المنتجات، وبالنسبة للمنتجات الأخرى يمكن للمملكة المتحدة استبدال واردات الاتحاد الأوروبي بواردات أرخص من دول أخري (*Yilmaz, 2019*). وسوف تعتمد العلاقة المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضًا على علاقات المملكة المتحدة بالولايات المتحدة، نظرًا لأن الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأكثر أهمية للمملكة المتحدة. ويمكن أن تنتقل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى شكل أكثر مرونة من مرحلة التكامل الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة في الوقت المناسب إلا أن الاتحاد الجمركي هو أفضل خيار للمملكة المتحدة (*Yilmaz, 2019*).[٣]

٤. الاقتصاد المصري في ظل اتجاهات التكامل الاقتصادي

بالنسبة للحالة المصرية يوضح الجدول رقم (١) اتفاقيات التكامل الاقتصادي المفعلة وعددها ٥ اتفاقيات منها واحدة كاتحاد جمركي مع دول الكوميسا منذ عام ١٩٩٩م وهو تعاون أفريقي فقط. أما باقي الاتفاقيات وهم ٤ اتفاقيات فكلهم منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الأوروبية وتركيا وقد وقعت هذه الاتفاقيات خلال السنوات ٢٠٠٤م، ٢٠٠٧، و٢٠٠٧م تباعاً وكلها تعاون أفريقي أوروبي. وأخيرا وقعت مصر في ٢٠١٨م الاتفاق على منطقة تجارة حرة مع دول الميركسور وهو تعاون أفريقي مع أمريكا اللاتينية يعكس توجع الدولة الي تنويع شراكاتها التجارية مع مناطق أخري من العالم.

ويتضح انه في الوقت الذي تتجه فيه الدول الكبرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن التكامل الاقتصادي، فان مصر تسعي في الاتجاه المضاد وهو تقوية علاقاتها مع العالم الخارجي. ولعل ذلك راجع الي الظروف التي مرت بها البلاد، حيث إن الواقع المصري في السنوات الأخيرة التالية على ثورة ٢٥

[٣] لمزيد من النقاشات هول هذه القضية يمكن الرجوع الي *Tetlow and Sampson (2017)* و *Stojanovic (2018).*

يناير ٢٠١١م متشابك ومعقد للغاية، فقد مرت البلاد بتغيرات سياسية شديدة أحدثت نوعا من عدم الاستقرار والاختلال الاقتصادي في الهيكل العام للاقتصاد. وقد كانت التكلفة عالية متمثلة في الفاقد القومي نتيجة إغلاق المصانع وتوقف الإنتاج وهروب رؤوس الأموال للخارج وإغلاق البورصة، هذا بالإضافة الي تنامي الإنفاق العام وتدني الحصيلة الضريبية وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة وتراكم الدين العام. كما أن محاربة الإرهاب وعد استقرار المنطقة العربية قد خلق مناخ سياسي يجعل الاقتصاد المصري يسعي لتقوية علاقاته مع دول الجوار العربي مثل دول الخليج التي أمدته بالأموال مثل السعودية والأمارات العربية. كما أن محاولة مصر استعادة أواصل التعاون مع أفريقيا وتقويتها نابع من الحاجة الماسة لتعزيز الموقف المصري في قضية سد النهضة، ولكي يتم التوغل في السوق الأفريقي وفتح الأبواب للصادرات المصرية. وكذلك تامين الفضاء الخلفي للأمن الاقتصادي المصري في الامتداد الجيوبلوتيكي لها، وهذا قد يكون له تكلفة إلا أنها اقل من العائد المرجو.

جدول (١) اتفاقيات التكامل الاقتصادي المصرية المنفذة

الأطراف	النوع	النطاق	سنة التنفيذ	المناطق الجغرافية
مصر – كوميسا	اتحاد جمركي	السلع	١٩٩٩	أفريقيا
مصر– الاتحاد الأوروبي	منطقة تجارة حرة		٢٠٠٤	أفريقيا – أوروبا
مصر– رابطة التجارة الحرة الأوروبية			٢٠٠٧	
مصر– تركيا			٢٠٠٧	
مصر– ميركسور			٢٠١٨	أفريقيا – أمريكا الجنوبية

Source: WTO (٢٠١٩a) Regional Trade Agreements (RTAs) Database, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

يمكن أن يساعد الإنتاج التجاري والمحلي مصر في تعزيز التنمية وخلق فرص عمل من خلال زيادة التبادل التجاري، مع توسيع القاعدة الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص؛ وبالتالي اعتمدت مصر خطة شاملة نحو تحرير التجارة منذ عام ١٩٩١. وقد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، حيث أصدرت وعدلت قوانين تشريعية مختلفة منذ ذلك الحين لتحسين الإطار المؤسسي والتشريعي المتعلقة بالتجارة (اللوائح والمعايير الفنية، وإجراءات تقييم المطابقة للسلع والخدمات

المتداولة). كما شاركت في اتفاقيات إقليمية ودولية قائمة على المصالح المشتركة والمتبادلة، وكذلك استفادت من الوصول التفضيلي إلى مختلف الأسواق. ولمزيد من تحرير التجارة والتكامل مع جيرانها، وقعت مصر، إلى جانب ٢٥ دولة أفريقية أخرى، اتفاقية تجارة حرة تحت اسم "منطقة التجارة الحرة الثلاثية" لإنشاء سوق مشتركة مع التعريفات التفضيلية التي تهدف إلى تشجيع حركة البضائع عبر سوق كبير به ٦٢٥ مليون نسمة. وعلاوة على ذلك ونظراً لحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو محرك رئيسي آخر لأي اقتصاد نامٍ، فقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الخطوات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة كما هو موضح في العديد من المؤتمرات الدولية التي نظمت لتقديم فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات الواعدة *(Campioni and Deandreis, ٢٠١٦)*.

إن الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الإقليمي من خلال التجارة داخل الكوميسا تواجه تحديًا من التشابه في الصادرات والواردات والوضع التنافسي النسبي لموردي الكوميسا، هذا نتيجة لضعف البنية التحتية والإنتاجية وضعف تيسير التجارة. وهذا يتطلب اتباع نهج جديد ومختلف لتعزيز التجارة داخل الكوميسا وتعزيز التكامل الإقليمي. والقضية هي في الأساس حول معالجة قيود العرض والقدرة التنافسية لصادرات الكوميسا وتنويعها. ويجب أن تتصدى خطط التكامل الإقليمي لهذه التحديات من خلال سياسات تنظيمية تعزز التكامل والتجارة داخل الكوميسا، كما ينبغي أن تتناول خطط التكامل الإقليمي البنية التحتية متعددة البلدان وتنسيق السياسات فيما يتعلق بتسهيل التجارة، ويجب تعزيز الخدمات الأساسية الفعالة مثل التمويل والاتصالات والطاقة والنقل (*Elmorsy, 2015*).

تقييم دراسة *Ebaidalla and Yahia (2014)* أداء التكامل الإقليمي داخل الكوميسا مقارنة برابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية لعينة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة ١٩٩٨–٢٠١٠. تظهر النتائج التجريبية أن التجارة الفعلية بين معظم البلاد بعيدة جدًا عن المستوى التجاري المحتمل المقدّر، مما يدل على الأداء غير المرضي للتجارة داخل الكوميسا مقارنةً بالتكامل التجاري للآسيان. ومع ذلك فإن نسبة الإمكانات إلى التجارة الفعلية لها اتجاه تنازلي لمعظم البلاد، مما يشير إلى انخفاض الفرق بين التجارة الفعلية والمحتملة مع مرور

الوقت. وتظهر النتائج أن التجارة الفعلية لبعض الدول المتقدمة نسبيًا مثل مصر وكينيا قريبة من إمكاناتها، علاوة على ذلك فان كينيا وأوغندا أنجح تكامل تجاري ثنائي بين أعضاء الكوميسا.

وجد *Helmy et. al. (2018)* ضرورة إعادة تشكيل العلاقات الأورومتوسطية ضرورة في أعقاب الربيع العربي في العديد من دول جنوب البحر المتوسط، بما في ذلك مصر. إن الأسمدة هي واحدة من أهم المنتجات التي شهدت زيادات في حصتها في السوق وفقا لإبرام اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، كما انها صناعة كثيفة العمالة. وتم تنفيذ عدد من الإصلاحات مؤخرًا بواسطة قانون الاستثمار الجديد، الذي يوفر حوافز سخية للمستثمرين المحليين والأجانب، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات الإدارية في الأنشطة الموجهة للتصدير. تعد الشفافية أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهل تنفيذ أنشطة الأعمال، وتطمئن المستثمرين المحليين والأجانب. كما إن تبسيط اللوائح والرقمنة لإجراءات الاستثمار، والتخليص الجمركي، سيوفران حافزًا حقيقيًا لزيادة النشاط الاقتصادي.

كما يشير *Helmy et. al. (2018)* إلي أن تعزيز الصادرات من مصر إلى الاتحاد الأوروبي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الامتثال للاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية. ويظل الامتثال أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون ترويج الصادرات في مصر، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي عادة ما تواجه صعوبات في الوصول إلى المعلومات والامتثال للقواعد والمعايير.

وقد توصل *Helmy et. al. (2018)* إلي أنه على مستوى القطاع تشير النتائج إلى أن الأسمدة تكشف عن إمكانات قوية لزيادة الإنتاج والصادرات، لا سيما إلى الاتحاد الأوروبي لعدد من الأسباب: أولاً وقبل كل شيء، مصر لديها إمكانيات عالية في صخور الفوسفات، التي يزداد الطلب عليها في جميع أنحاء العالم لإنتاج الأسمدة. كما إن الزيادة المتوقعة في الغاز الطبيعي المسال اللازم لعملية إنتاج الأسمدة، يمكن أن تجذب الاستثمارات إلى هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك شهدت الصادرات في هذا القطاع زيادة على مدى السنوات العشر الماضية، وخاصة إلى الاتحاد الأوروبي. ويشمل القطاع أيضًا عددًا من شركات القطاع الخاص، والتي تساهم في معظم الإنتاج داخل الصناعة.

تكشف نتائج *Elshennawy (2013)* أن الاقتصاد المصري يحصل على مكاسب وكذلك تكاليف في ظل التجارة الأكثر حرية. ومع إزالة التعريفات المفروضة على البضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، وتحسين حالة الوصول إلى الأسواق في الاتحاد الأوروبي، وزيادة الاستثمار والصادرات سوف تتزايد رفاهية المستهلك. كما أن الاقتصاد المصري سيحقق المزيد من المكاسب في ظل تحرير التجارة في ظل المعاملة التفضيلية، ولكن فقط على حساب تكاليف التكيف المرتفعة كما يتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة.

يشير *Kamal (2017)* إلى أن واردات مصر من دول ميركوسور هي ٣.٦٪ من اجمالي وارداتها، وتستقبل هذه الدول ٠.٤٪ من صادرات مصر إلى العالم، كما توفر ٢٠٪ من واردات مصر من المنتجات الزراعية. وهناك إمكانية لزيادة الصادرات من مصر إلى بلدان ميركوسور. وهذا ما تؤكده نتائج تحليل الميزة النسبية التي تم الكشف عنها والتي أبرزت العديد من القطاعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية مع بلدان ميركوسور. وتشمل هذه القطاعات الأسمدة والسجاد وبعض أنواع المنسوجات والملابس، بالإضافة إلى إمكانية للتكامل الرأسي والأفقي مثل الزيوت النباتية والسكر والقطن.

٥. النموذج القياسي

تم استخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة من ١٩٤٨ الي ٢٠١٩ لجمهورية مصر العربية فيما يتعلق بعدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي (معبرنا عنها باتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي) $RTAs$ وكذلك حجم التجارة الخارجية في كافة السلع والخدمات $Trade$، وهذه من قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية *WTO-RTAs Database*. هذا بالإضافة الي الناتج المحلي الإجمالي Y، والائتمان المصرفي للقطاع الخاص $Loan$، ومعدل التضخم Inf، وسعر الصرف Ex وهذه المتغيرات من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي *IMF-IFS*. وقد تم تحويل الناتج والائتمان الي القيم الحقيقية باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين على التوالي، كما ان الصيغة اللوغاريتمية قد طبقت على المتغيرات الخاصة بالتجارة والناتج والائتمان بغرض الوصول إلى التقريب الخطي.

يوضح الشكل رقم (٤) تطور حجم التجارة الدولية لمصر مع العالم الخارجي وكذلك عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي خلال فترة الدراسة. ونلاحظ أن هناك أتجاه زمني متوافق ما بين المتغيرين، وهو ما قد يشير إلى أن زيادة اتفاقيات التكامل الاقتصادي كان لها تأثير إيجابي على حجم التجارة الدولية لمصر.

أما الشكل رقم (٥) فهو يمثل تطور نسبة التجارة الدولية لمصر إلى إجمالي التجارة الخارجي العالمي، وكذلك عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي خلال فترة الدراسة. ونلاحظ أن هناك أتجاه زمني عكسي ما بين المتغيرين، وهو ما قد يشير إلى أن زيادة اتفاقيات التكامل الاقتصادي وقد تزامن مع تراجع نسبة التجارة الخارجية لمصر في إجمالي التجارة العالمية.

شكل (٤) تطور التجارة الدولية المصرية في ظل اتفاقيات التكامل الاقتصادي

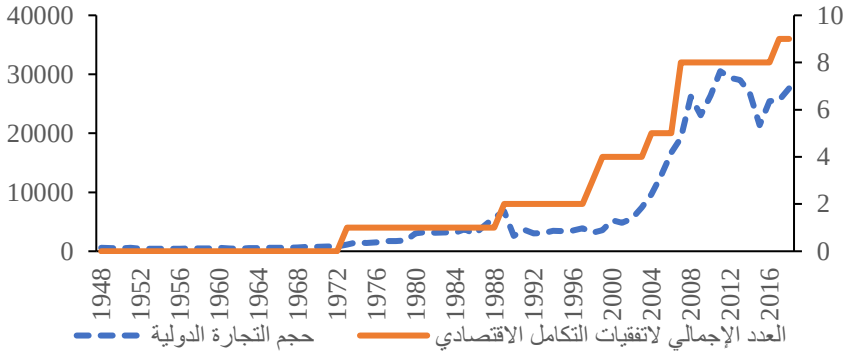

شكل (٥) تطور نسبة التجارة الدولية المصرية في ظل اتفاقيات التكامل الاقتصادي

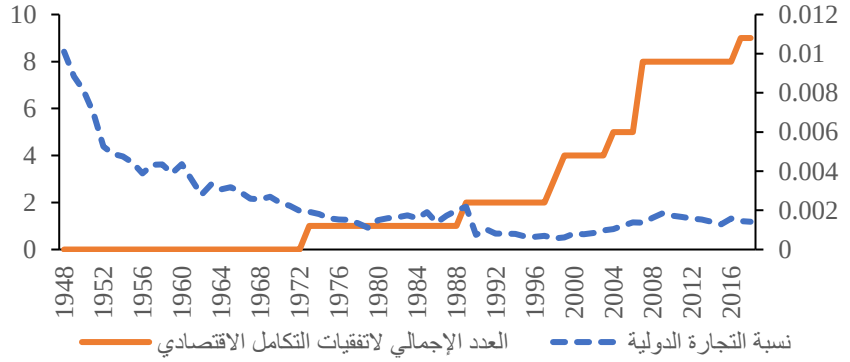

إن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستنباطي والأسلوب القياسي لتحديد أثر التفكك الاقتصادي على التجارة الدولية في جمهورية مصر العربية. ويتم اتباع نموذج *Engle-Granger Cointegration Model*؛ وذلك لتحديد العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل وذلك في ظل بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة من ١٩٤٨ الي ٢٠١٩. حيث يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y_t = \alpha + \sum_{j=1}^{J} \beta_j \, Y_{t-j} + \sum_{i=1}^{N} \sum_{k=0}^{K} \delta_{ik} \, X_{i,t-k} + \varepsilon_t$$

$$\forall \, i = ١, ٢, \ldots, N; j \; = \; ١, ٢, \ldots, J; k \; = \; ٠, ١, \ldots, K$$

ويتم استخدام اختبار ديكي–فوللر الموسع *Augmented Dickey-Fuller* في تحديد مدي استقرار السلسة الزمنية، والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \mu + \psi y_{t-١} + \sum_{i=١}^{P} \alpha_i \, \Delta y_{t-i} + \lambda t + u_t$$

ولكي نحصل على نموذج تصحيح الخطاء، نستخدم الصيغة التالية حيث عنصر تصحيح الخطاء هو $\left(Y_{t-١} - \alpha_{.} - \sum \gamma_i X_{i,t-١}\right)$، γ_i معامل التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وفيما يتعلق بالعلاقة قصيرة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فهي معبر عنها بمتجه المعلمات β_i ، في حين ان θ تعبر عن سرعة التعديل (تصحيح الخطاء) والتي يجب ان تكون سالبة القيمة حتى يعود النظام الي التوازن في الاجل الطويل (*Brooks, 2014*).

$$\Delta Y_t = \; \alpha + \sum_{i=1}^{N} \sum_{k=0}^{K} \beta_{i,k} \Delta X_{i,t-k} + \theta \left(Y_{t-1} - \; \alpha_0 - \sum \gamma_i X_{i,t-1}\right) + \varepsilon_t$$

إن اختبارات جذور الوحدة تشير الي أن المتغيرات المستخدمة كلها غير مستقرة في المستوي ولكنها كلها مستقرة في الفرق الأول، بما يعني أنها متكاملة من الدرجة الاولي *I(1)*، الجدول (٢).

جدول (٢) اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات المستخدمة في النموذج

المتغير	المستوي			الفرق الأولي		
	القيمة	عدد المطبات		القيمة	عدد المبطأت	
$Trade$	٠,١٣٠	٠	c	-٨,٩٥٥*	٠	-
$RTAs$	١,٠٤٢	٠	c	-٧,٧٧٠*	٠	-
Y	-٢,٢١٢	١	t	-٤,٧٣٢*	٠	c
$Loan$	-١,٢٠٤	٠	c	-٣,٦٥٢*	١	-
Inf	-٢,٦٥٨	٩	c	-٧,٤١١*	١	-
Ex	٢,٠٧٠	٠	c	-٥,٩٦٣*	٠	-

(*) و(**) بعد القيم تشير الي ان المتغير مستقر عند مستوي معنوية ١٪ و٥٪ على التوالي بالنسبة لي *ADF test*. والأرقام بجانب القيم الحرجة تعبر عن عدد المبطأت المستخدمة، اما t، c، - فهي تشير الي عمل الاختبار في ظل اتجاه زمني ومقدار ثابت، مقدار ثابت فقط، بدون اتجاه زمني او مقدار ثابت.
المصدر: أعداد الباحث من واقع البيانات المستخدمة.

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن حجم التجارة الدولية يرتبط بعلاقة إيجابية بكل من المتغيرات المحددة له وهي الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، ومعدا التضخم، وسعر الصرف، وحجم التكامل الاقتصادي الدولي ممثل في اتفاقيات التعاون الاقتصادي. وبذلك تكون الدالة المعبرة عن حجم التجارة الخارجية لمصر ممثل في التالي

$$Trade = f(Y, Loan, Inf, Ex, RTAs)$$

وبتقدير العلاقة بين المتغير التابع $Trade$ والمتغيرات المستقلة –الخطوة الاولي في نموذج تصحيح الخطاء– نحصل عل النموذج التالي:

$$Trade = \underset{[-٢.٣٥]}{-٤.٧٥} + \underset{[٣.١٧]}{٠.٦٣}\ Y + \underset{[٣.٣٩]}{٠.٢٨}\ Loan + \underset{[٤.٧٣]}{٠.٠٣}\ Inf + \underset{[٢.٣٢]}{٠.٢٤}\ Ex + \underset{[٨.٧٧]}{٠.٢٠}\ RTAs$$

$$R^{٢} = ٠.٩٧٢ \quad R^{٢}_{adj} = ٠.٩٧٠ \quad RSS = ٣.٨٥ \quad \sigma = ٠.٢٥ \quad F = ٣.٨٥[٠.٠٠]$$

والنموذج يتسم باتفاق الإشارات الخاصة بمتغيراته مع توقعات النظرية الاقتصادية، حيث ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة حجم الإنتاج وبالتالي إمكانية الصادرات وكذلك زيادة الواردات التي يحتاج اليها الإنتاج مما يعني أن العلاقة ما بين حجم التجارة والناتج المحلي الإجمالي طردية. إن زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص يشير الي إمكانية زيادة الإنتاج ومن ثم التجارة الخارجية وبذلك فالعلاقة إيجابية، وبالنسبة لمعدل التضخم فان زيادته تجعل الميل للواردات أكبر ومن

ثم حجم التجارة الخارجية، هذا وبالنسبة لسعر الصرف فان التحسن فيه يشجع الواردات وبما أن الواردات في الحالة المصرية دائما أكبر من الصادرات فان الأثر الصافي علي التجارة موجب، كما ان اتفاقيات التعاون الاقتصادي تشجع التجارة الخارجية.

وبالحصول على أخطاء التقدير من النموذج السابق تم اختبارها للتأكد من إنها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الصفرية $I(٠)$. وقد وجد إنها مستقرة وفقا لـ ADF-$test$ حيث كانت الإحصائية الخاصة بها ٥.٠٦- وهي معنوية عند ١٪. وبذلك نستخدم هذه البواقي بعد إبطائها بفترة واحدة لتعبر عن عنصر تصحيح الخطاء للرجوع إلى التوازن ويشار إليه في معادلة المرحلة الثانية بـ $ECM_{t-١}$. وهي تأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Trade = \underset{[١.٣٧]}{٠.٠٧١} + \underset{[٠.٠١]}{٠.٠٠٥}\,\Delta Y_{t-١} + \underset{[٠.٨٦]}{٠.٠٠٤}\,\Delta Inf_t - \underset{[-٢.٦٣]}{٠.٢٧٨}\,\Delta Ex_{t-١} + \underset{[٣.٧١]}{٠.٠٩٢}\,\Delta RTAs_{t-١}$$
$$- \underset{[-١٥.٠]}{١.١٢٣}\,D90_t - \underset{[-١.٧٧]}{٠.١٤٩}\,ECM_{t-١}$$

$$R^٢ = ٠.٥٩ \quad R^٢_{adj} = ٠.٥٣ \quad RSS = ١.٠٣ \quad \sigma = ٠.٢٦ \quad F = ١٠.٦[٠.٠٠]$$
$$F_{ar}\,[٢,٤٣] = ٠.٢٦[٠.٧٧] \quad F_{arch}\,[١,٥٠] = ١.٥٤[٠.٢٢] \quad F_{het}\,[١٠,٤٠] = ٠.٥٥[٠.٨٥]$$
$$\chi^٢_{nor}\,[٢] = ٠.٥٨[٠.٧٥] \quad F_{reset}\,[٢,٤٣] = ١.٠٥[٠.٣٦]^٤$$

ويتضح أن نسبة التغير في التجارة الخارجية يرتبط طرديا مع المرونة الدخلية لفترة ابطاء واحدة، كما أن التغير في معدل التضخم الحالي يؤثر إيجابا على التغير النسبي في التجارة الخارجية ولكن بمعدل اقل من تأثير المرونة الدخلية. أما التغير في سعر الصرف فان له تأثير سلبي على معدل التغير في حجم التجارة الخارجية حيث أن الصدمات في سعر الصرف قد تؤدي إلى عدم استقرار العلاقات التجارية الخارجية خلال نفس العام، أما اتفاقيات التكامل الاقتصادي فمن المتوقع ان الوسادة فيها سوف تأثر طرديا على معدل التغير النسبي في حجم التجارة الخارجية في نفس الفترة. ومن الواضح ان تأثير سعر الصرف واتفاقيات التكامل الاقتصادي كان لها تأثير كبير جدا ومعنوي احصائيا على معدل تغير التجارة الدولية مقارنة مع تأثير المرونة الدخلية والتغير في معدل التضخم.

---

[٤] حيث F_{ar} و F_{arch} يمثلان اختبار F للارتباط السلسلي، F_{het} يمثل اختبار F لعدم ثبات التباين، $\chi^٢_{nor}$ يمثل اختبار التوزيع الطبيعي، F_{reset} اختبار-رامسي لجودة توصيف النموذج. قيم P مشار اليها بين [ ] بعد قيم الاختبارات، أما قيم t الجدولية فهي أسفل قيم المعلمات المقدرة بين [ ].

كما انه قد تم إضافة متغير صوري هو $D90$ يعبر عن بداية الإصلاح الاقتصادي في مصر كاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكما هو متوقع فان تأثير هذا المتغير كان سالبا ومعنوي احصائيا. كما ان سرعة التعديل لاي اختلال يبعد التجارة الخارجية عن مسارها التوازني سوف يصحح داخل هذا النظام خلال فترة اقل من ٧ سنوات وفقا للمتغير الخاص بذلك وهو ECM_{t-1} وهذا المتغير معنوي احصائيا. كما ان القدرة التفسيرية للنموذج ممثلا في معامل التحديد حوالي ٦٠٪، والنموذج ككل معنوي احصائيا وفقا لإحصاء F. كما ان النموذج لا يعاني من أي مشكلة إحصائية مثل الارتباط السلسلي او عدم ثبات التباين او عدم اتباع التوزيع الطبيعي، كما ان توصيف النموذج سليم إحصائيا وفقا لنتائج اختبار *Ramsy* كما تؤكد الاختبارات التشخيصية.

شكل (٦) اختبارات التشخيصية والاستقرار والقدرة التنبؤية للنموذج

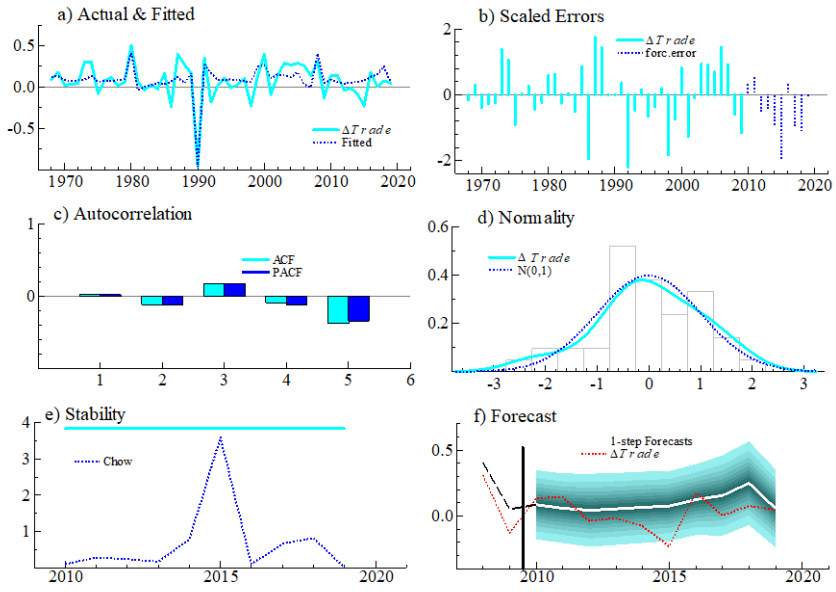

إن اختبارات جودة التوفيق للنموذج المقدر كما في الشكل (٦) يؤكد ان البواقي لهذا النموذج لا تعاني من أي مشاكل إحصائية، حيث القيم المقدرة والفعلية لحجم التجارة الخارجية قريبة جدا من بعضها كما في الجزء (a). والجزء (b) يوضح

البواقي المحجمة والتي تتضمن أخطاء التنبؤ، وهي كلها لا تتعدي ٢ انحراف معياري مما يشير الي عدم وجود قيم متطرفة. ودالة الارتباط التسلسلي الكلية والجزئية توضح خلو البواقي من هذه المشكلة، كما هو واضح في الجزء (c)، أما الجزء (d) يوضح المدرج التكراري وكثافة البواقي وكلها تتبع التوزيع الطبيعي. والجزء (e) يشير الي استقرار النموذج، كما أن الجزء (f) يؤكد القدرة التنبؤية للنموذج المقدر حتى في المدي الطويل.

إن استقرار العلاقة المقدرة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة أمر هام؛ ولذلك فقد تم عمل الانحدار التتابعي *Recursive Estimation* للنموذج المقدر حيث يظهر الشكل (٧) استقرار المعلمات المقدرة حتى عند احجام مختلفة للعينة الإحصائية.

شكل (٧) المعلمات المقدرة وفقا لطرقة الانحدار التتابعي

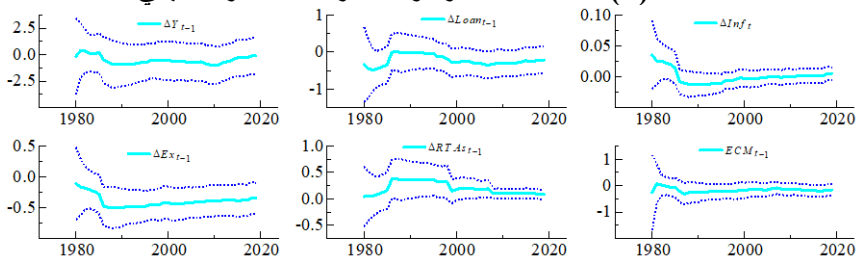

٦. النتائج والتوصيات

في ظل وجود انتكاسة في حركة العالمية والتركيز على الإقليمية والمحلية التي تأخذ شكل التفكك الاقتصادي على الصعيد الدولي، كما يتضح جليا في مثال *Brexit* فإن دراسة أثر ذلك على الاقتصاد المصري في المرحلة الراهنة يعد أمر هام. وذلك الأثر المتوقع للتفكك الاقتصادي يتعادل مع –ولكن بشكل عكسي– أثر التكامل الاقتصادي؛ ومن ثم تم تحديد أثر التكامل الاقتصادي ممثل في عدد اتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من اشكال التكامل على حجم التجارة الخارجية في شكل نموذج قياسي بالإضافة الي المتغيرات الأخرى المتوقع ان يكون لها تأثير على التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المصرفي الممنوح

للقطاع الخاص، ومعدل التضخم، وسعر الصرف. والنموذج يتبع طريقة انجل–جرانجر ذات الخطوتين للتكامل المشترك في ظل سلسلة زمنية ممتدة الي ٨٠ عام من ١٩٤٨ الي ٢٠١٩م.

وقد كانت النتائج الأولية تشير الي عدم استقرار كافة السلاسل الزمنية في المستوي، لكنها جميعا مستقرة من الدرجة الأولي وهذا يشير الي إمكانية تطبيق نموذج التكامل المشترك (تصحيح الخطاء). وبعد الخطوة الاولي وجد ان العلاقة التكاملية المشتركة بين المتغيرات موجودة في المدي الطويل؛ ولذلك تم تقدير الخطوة الثانية (والأخيرة) من اجل تحديد الشكل الخاص بالتوازن في المدي القصير والطويل، حيث تم عمل انحدار للمتغيرات في شكل الفروق الاولي، واتضح من ذلك أنه في المدي الطويل (٧ سنوات) يوف يتم تصحيح أي انحراف عن المسار التوازني للتجارة الخارجية المصرية في المدي القصير. حيث ان تأثير التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم يتماشى مع النظرية الاقتصادية، إلا أنه تأثير غير معنوي احصائيا. ولكن تأثير كل من تقلبات سعر الصرف والتغير في حجم التكامل الاقتصادي الدولي لهما تأثير معنوي وان كان الأول ذو تأثير سالب كما هو متوقع والثاني له تأثير إيجابي.

ويتضح تأثير التكامل الاقتصادي على حجم التجارة الدولية في انه لو تم مضاعفة اتفاقيات التكامل الاقتصادي الموقع عليها مع جمهورية مصر العربية من ٥ اتفاقيات الي ١٠ اتفاقيات مثلا فان حجم التجارة الخارجية (صادرات وواردات) سوف يزيد بمقدار ١٠٪ سنويا. ومن ثم فإن أثر التفكك الاقتصادي العالمي سوف يكون له تأثير سلبي على الحالة المصرية حيث لو تم الخروج من اثنان من الاتفاقيات التكامل الاقتصادي من المتوقع ان تخسر مصر في المتوسط ١٠٪ سنويا من حجم تجارتها، وهذا الأثر قد يتضاعف في حالة انت هاتان الاتفاقيتان كانت مع الشركاء الأكثر تأثيرا.

وإذا كان صانع السياسة الاقتصادية في مصر يبغي زيادة حجم التجارة الخارجية وتجنب تلك الاثار السلبية للتفكك الاقتصادي فانه يتوجب عليه العمل على تحقيق التالي:

١. التخفيف من حدة التقلبات في سعر الصرف لما له من تأثير سلبي قوي ومباشر على حجم التجارة الخارجية في الحالة المصرية، وذلك بالعمل على توفير النقد

الأجنبي وتجنب حدوث عدم توافق زمني ما بين متحصلات النقد الأجنبي والالتزامات بالنقد الأجنبي التي يتوجب دفعها؛ وذلك حتى لا يكون هناك ضغط على الجنيه المصري يضعف من قيمته مما يجعل الواردات حتى الأساسية منه مرتفعة التكلفة بشكل مبالغ فيه.

٢. تفعيل اتفاقيات التكامل الاقتصادي وتنشيطها وذلك بزيادة الربط بين صادرات وواردات مصر الي ومن الدول في التكتل الاقتصادي، وكذلك محاولة إعادة توطين الصناعة –والزراعة إذا أمكن– في دول التكتل الاقتصادي بما يعظم استفادة التكتل الاقتصادي؛ مما يجعل النزعة المضادة للتكامل الاقتصادي أضعف في هذه الدول.

٣. التقدم في اتفاقيات التكامل الاقتصادي من منطقة التجارة الحرية الي المراحل التالية بعد دراسة العائد والتكلفة بالنسبة لمصر وباقي الدول، حتى ترتفع المزايا وتتوسع التجارة ومن ثم الرفاهية

٤. السعي الي زيادة عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي ما بين مصر والدول ذات الصلة بها ومنها دول شمال افريقيا وكذلك دول الخليج العربي نظرا للقرب الجغرافي وتشابه اللغة والدين والموروث الحضاري. حيث ان زيادة عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي لها تأثير إيجابي –وفقا لنتائج النموذج المقدر– على حجم التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية.

المراجع

المراجع العربية:

عمر، حسين (١٩٩٨) التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق. دار الفكر العربي، القاهرة.

حاتم، سامي عفيفي (٢٠٠٥) الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

English References:

Ahcar, Jaime and Siroën, Jean-Marc (٢٠١٧) Deep Integration: Considering the Heterogeneity of Free Trade Agreements, Journal of Economic Integration, ٣٢(٣), ٦١٥-٦٥٩.

Balassa, Bela A. (٢٠١١) The Theory of Economic Integration. ١st Ed, Routledge Revivals, London.

Barakhvostov, Pavel and Rusakovich, Andrei (٢٠١٧) Eastern Partnership Countries and Eurasian Integration in ٢٠١٢-٢٠١٥, Journal of Economic Integration, ٣٢(٤), ٨٠٤-٨٤١.

Bhagwati, Jagdish (١٩٩٥) U.S. Trade Policy: The Infatuation with Free Trade Areas, In "The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements", Edited by J. Bhagwati and A. Krueger., Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research.

Bouoiyour, Jamal and Selmi, Refk (٢٠١٨) Are BRICS Markets Equally Exposed to Trump's Agenda? Journal of Economic Integration, ٣٣(٢), June, ١٢٠٣-١٢٣٣.

Brooks, Chris (٢٠١٤) Introductory Econometrics for Finance, ٣rd Ed, Cambridge University Press.

Busch, Berthold and Matthes, Jürgen (٢٠١٦) Brexit The Economic Impact: A Meta-Analysis, Cologne Institute for Economic Research, IW Report No. ١٠.

Campioni, Dante and Deandreis, Massimo (٢٠١٦) Egypt as a Hub for Trade and Investment in Africa, AlexBank and SRM, November.

Ebaidalla, Ebaidalla M. and Yahia, Abdelrahim M. (٢٠١٤) Performance of Intra-COMESA Trade Integration: A

Comparative Study with ASEAN's Trade Integration, African Development Review, ٢٦(S١), ٧٧–٩٥.

Eicher, Theo S., Henn, Christian, and Papageorgiou, Chris (٢٠١٢) Trade Creation and Diversion Revisited: Accounting for Model Uncertainty and Natural Trading Partner Effects, Journal of Applied Econometrics, ٢٧(٢), ٢٩٦-٣٢١.

Elmorsy, Samah (٢٠١٥) Determinants of Trade Intensity of Egypt with COMESA Countries, Journal of the Global South, ٢-٢٥.

Elshennawy, Abeer (٢٠١٣) The Euro-Mediterranean free Trade Agreement and the Cost of Tariff Liberalization in Egypt, Journal of Policy Modeling, ٣٥, ٣٢٦–٣٣٨.

Frankel, Jeff (١٩٩٧) Regional Trading Blocs in the World Economic System. Peterson Institute of International Economics, Washington, DC.

Gnangnon, Sèna Kimm (٢٠١٨) Multilateral Trade Liberalization and Economic Growth, Journal of Economic Integration, ٣٣(٢), ١٢٦١-١٣٠١.

Haag, Matthew and Chokshi, Niraj (٢٠١٩) Government Shutdown Updates: Where Things Stand, *The New York Times*, January ٢٥.

Helmy, Omneia; Aboushady, Nora; and Zaki, Chahir (٢٠١٨) The Impact of Egypt-EU Free Trade Agreement on Egypt's Manufacturing Exports and Employment, Friedrich-Ebert-Stiftung (Egypt Office).

Kamal, Azzam (٢٠١٧) Potential Impacts of Mercosur-Egypt Free Trade Agreement, Business and Economic Research, ٧(٢), ٢٨٢-٢٩٨.

MacPhee, Craig R. and Sattayanuwat, Wanasin (٢٠١٤) Consequence of Regional Trade Agreements to Developing Countries, Journal of Economic Integration, ٢٩(١), ٦٤-٩٤.

Nguyen, Duc Bao (٢٠١٩) A New Examination of the Impacts of Regional Trade Agreements on International Trade Patterns, *Journal of Economic Integration*, ٣٤ (٢), ٢٣٦-٢٧٩.

Sampson, Thomas (٢٠١٧) Brexit: The Economics of International Disintegration, *Journal of Economic Perspectives*, ٣١(٤), P.١٦٣–١٨٤.

Schiff, Maurice and Winters, L. Alan (٢٠٠٣) Regional Integration and Development. World Bank & Oxford University Press.

Tetlow, Gemma and Stojanovic, Alex (٢٠١٨) Understanding the Economic Impact of Brexit, Institute of Government, Report of October.

WTO (٢٠١٧) Trade, Technology and Jobs, World Trade Report, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

WTO (٢٠١٩a) Regional Trade Agreements (RTAs) Database, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

WTO (٢٠١٩b) World Trade Statistical Review, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

Yilmaz, Ozlem (٢٠١٩) Brexit Options from the Perspective of Economic Integration Stages, Journal of Business, Economics and Finance, ٨(١), ٧١-٨١.